انتهى فانه يسمح فما القول المختصر في مسح الراس بظهر عنيه
مع المستريح ولم يقل مثل ذلك في غسل الوجه وعدم وجوب الغسل
في الثلاثة بالام لحد اقوال ثلاثة نقلها ابن عرفة كما في الزرقاني
ثانيها الوجوب ثالثها الوجوب لغير الملتحي دون الملتحي فان قلت
كلام المصنف يصدق بما ذكرته انه لا يجب عليه غسله عن الصورتين
قلت اجيب عن ارادة الثلاثة بالام لانه يقدر مضاف اي ما بين
وتدي الاذنين كما ذكرنا فيخرج البياض الذي بين ستر اللحية
او محل الشرود بين الاذن وما فوق الوتد فلا يجب غسله والاسيح
وذكر ابن العربي ان غسله سنة وتقدم نقل ابن عرفة الاقوال
الثلاثة فيه والثانية بالنون فلو قال المصنف في الكلام على الرأس
بظهر عنه كما فعل في المختصر لاعطى الجواب عنه بانه خارج
عما هنا بدليل ذكره فيما يتعلق بالراس انتهى ويجب غسل
اي الوجه اسارير جبهته وهي الخمسة التي بلون في الكف
فيغسلها ويدلكها بيده ان امكنت ادخاله فيها بغير مشقة
والا اقتصر على ايصال الماء فقط كما في مسلة الجرح وظاهر المشقة
وهو ما يظهر عند انطباقها انطباقا بينا بلا تكلف وما بين المكرين
ويجب تخليل شعر اللحية الخفيفة وهو ما تظهر البشرة تحتها
سواء كان الظهور عند القطع المتحاذب ام لا كما هو ظاهر
اطلاقهم وهي اذا كثرة فتفيد القطع فتعتبر الظهور
لكونه عن التحاذب بخلاف النقل وتخليلها امثل الماء للبشرة لها
اتفاقا قلت هل هو ايصال الماء للبشرة كما فقد الازري عن الحذاق
اول لظل الشعر فقط كما رواه ابن وهب فيه لان الفرض فيه تقر
لان هذا الخلاف انما هو في تخليل الكثيفة على القول بتخليلها
واما الخفيفة فيتفق على ان تخليلها انما هو لايصال الماء للبشرة والجاري
الخفيف والعنفقة كذا الذكر واحتراز المصنف بالخفيفة من الكثيفة

فلا

فلا يجب تخليلها بل مذهب المدونة كراهته خلافا لابن رشد
بن حبيب باستحباب تخليلها بد العزيز وهو
ظاهر كلام بن ابي زيد لانه انما نفى الوجوب لقوله في الرسالة
وليس عليها تخليلها في الوضوء انتهى واما في الغسل فيجب
تخليلها كالخفيفة كما ذكر بن يونس انه القوي عند هم
لعدم المشقة فيه بخلاف الوضوء انتهى ومثل الراس في اللحية
الخفيفة في الوضوء للمراة اذا كانت لها لحية على المذهب
خلافا لقول بعضهم لا يجب عليها تخليلها ولو كثيفة لندورها
الثاني يحرم عليها حلقها اما والشارب والعنفقة اذا طلع
لها ذلك لانه تغيير لخلق الله تعالى لكن تفعل في ذلك مثل
يجوز للرجل ان يفعله في لحيته انتهى وما قتضر عليه الزرقاني
لحد اقوال ثلاثة وهو اضعفها انتهى وجوب الحلق ثالثها
جوازه وانظر ما يتعلق بالشارب للرجل واللحية ونتف الشيب
وغير ذلك في الشامل تتميم فيه بسمه لا يجب ذلك اجرح بري
او عضو خلق غاير احيث لا يمكنه دلكه ولا بد من اصال الماء اليه
فان امكنه ذلك فعل فان برا سه جرح غايرا او خلق غاير كذلك
ولم يبنت فيه شعر وبنت حوله وحال بحيث ستر فانه يجب
مسحه حيث امكن المسح ولا يكفي مسح ما حوله من الشعر
الا انه يسقط ذلك كغيره تتميم اخرى سيل السيوري
عن الدليل على استقاما وجوب ذا خل العينين من الغسل فاجاب
بان في الوضوء والغسل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
لو صور رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر شيئا من ذلك
ويزال القذا من اشفار العينين اذا لم يسق ذلك جد
البرزلي فان صلى به وكان بحيث لو ازيل لسقط العين والمراد قطعا

Copyright © King Saud University